الخطأ فى الكلام اتصلت بظاهرة الإعراب، ولذلك هيمن التعليل لهذه الحركات الإعرابية ومحاولة وضع قوانين للالتزام بها على التفكير النحوى العربى، وهى غاية تطبيقية تعليمية. ولكن هذا التفكير اتخذ بعد ذلك على يد الخليل صورة النظرية العلمية المختلطة بنماذج تطبيقية وتوجيهات تعليمية. ولعل ذلك ما دعا الزجاجى (ت ٣٣٧ هـ) إلى تقسيم علل النحو بما لها من صلة بأصوله إلى ثلاث أضرب هى العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل الجدلية النظرية.

فأما التعليمية فهى التى يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب «لأننا لم نسمع نحن ولاغيرنا كل كلامها منها لفظاً وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره»[1]، لما سمع قام زيد فهو قائم وركب زيد فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل. ثم يقول «فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم فإن قيل بما نصبت زيداً؟ قلنا (بإن) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه.

وكذلك قام زيد، فإن قيل لما رفعتم زيداً قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. وهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب[2].

أما العلة القياسية فيحددها الزجاجى بقوله: «فإن يقال لمن قال نصبت زيداً (بإن) فى قوله: إن زيداً قائم، لمَ وجب أن تنصب (إن) الاسم فالجواب فى ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته»[3].

أما العلة الجدلية فهى كل ما يتصل فى مثل باب أن من حيث شبهها بالأفعال فى العمل[4].

---

(١) الزجاجى – الإيضاح فى علل النحو، ص ٦٤ دار العروبة، تحقيق مازن المبارك، ١٩٥٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.